مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (34) العدد (2) 2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (34) No. (2) 2012

تقييم دور قطاع الزراعة في الاقتصاد السوري

الدكتور أسامة نجوّم *

(تاريخ الإيداع 14 / 11 / 2011. قُبِل للنشر في 14 / 5 / 2012)

□ ملخّص □

يُعدُّ قطاع الزراعة مكّونا مهما من مكّونات الاقتصاد السوري كونه مصدرا أساسيا للسلع الغذائية الزراعية. ولقد شهد ناتج القطاع الزراعي في سورية تقلبات كبيرة في السنوات الأخيرة نتيجة لتدهور الظروف المناخية، وانخفاض المساحات المزروعة، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وانخفاض حجم الاستثمارات الزراعية، وانخفاض حجم الإنفاق الحكومي في هذا القطاع، وتغيير سياسة دعم مستلزمات الإنتاج، والاستخدام المحدود جدا لطرق الري الحديثة. ومن أجل استعادة هذا القطاع لمكانته في الاقتصاد السوري لابد من التوسع الرأسي والأفقي في عمليات الإنتاج الزراعي، والاستخدام الأوسع لوسائل الري الحديثة، وتوفير الدعم المالي اللازم، وتشجيع الاستثمارات اللازمة، والترابط والتكامل بين السياسات الزراعية والمائية.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي، الإنتاج الزراعي، مقومات الإنتاج الزراعي، الإنتاجية الزراعية، الموارد المائية، الاستثمار الزراعي.

* مدرس– قسم الاقتصاد والتخطيط –كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (34) العدد (2) 2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (34) No. (2) 2012

Assessing The Role of The Agricultural Sector in The Syrian Economy

Dr. Osama Noujoum *

(Received 14 / 11 / 2011. Accepted 14 / 5 / 2012)

□ ABSTRACT □

The agricultural sector is an important component of the Syrian economy as it is the main source of agro-food products. Its output has witnessed significant fluctuations in recent years. This is due to the deterioration in climate conditions, the reduction in cultivated land, the increase in production costs, the decline in agricultural investment, the decrease in government spending in this sector, changing production subsidies policy, and the very limited application of the new irrigation methods. For the agricultural sector to retain back its role in the Syrian economy, vertical and horizontal expansion of the production operations are needed. In addition, extensive use of new irrigation methods, provision of financial support, encouragement of investment, and the alignment and integration between agriculture and irrigation polices, are necessary.

Key words: Agricultural sector, agricultural output, agricultural production factors, agricultural productivity, water resources, and agriculture investment.

* **Assistant Professor, Department of Economy and Planning, Faculty of economy, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

يُعدُّ قطاع الزراعة مكّونا مهما من مكّونات الاقتصاد السوري، حيثُ تصنف سورية من ضمن البلدان الزراعية التي تنتج مجموعة متنوعة من المنتجات الزراعية والحيوانية المتعددة الاستعمالات التي تلبي حاجة الطلب المحلي من السلع الزراعية إضافة إلى تصدير قسم من هذه المنتجات إلى الأسواق الخارجية.

تاريخيا، شكل قطاع الزراعة دعامةً أساسيةً للاقتصاد السوري خصوصا أيام الأزمات الاقتصادية والسياسية التي مرت بها سورية، فقد أسهم هذا القطاع بنسبة 25% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي خلال ثمانينات وتسعينيات القرن الماضي. لكن هذه المساهمة انخفضت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة حيث تراجع إنتاج القطاع الزراعي وتناقصت كميات المخزون الاستراتيجي من السلع الاستراتيجية (القمح والشعير والقطن والشوندر السكري)، خصوصا خلال الفترة 2007-2008. بالتالي، فقد ارتأينا القيام بهذا البحث للوقوف على الواقع الراهن للقطاع الزراعي والمشاكل والصعوبات التي تعرقل عمله واقتراح مجموعة من التوصيات التي تسهم في معالجتها. بعد استعراض أهمية البحث وأهدافه ومنهجيته وفرضياته والدراسات السابقة، سنستعرض في القسم الأول مجموعة من المؤشرات الاقتصادية لقطاع الزراعة من حيث كميات الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي. وسنتطرق في القسم الثاني إلى مقومات القطاع الزراعي من موارد مادية وبشرية ومالية، وسندرس في القسم الثالث مجموعة من القضايا التنظيمية التي تؤثر على قطاع الزراعة خصوصا ما يتعلق بأشكال الملكية الزراعية وسياسات الدعم الزراعي والاستثمار الزراعي. وفي نهاية البحث سنسرد مجموعة من النتائج والتوصيات.

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية البحث من خلال تشخيص الواقع الراهن لقطاع الزراعة والذي شهد ناتجه تقلبات كبيرة مما أثر على مساهمته في الاقتصاد السوري في السنوات الأخيرة. حيث يهدف البحث إلى دراسة مؤشرات أداء القطاع الزراعي واستعراض مجموعة من البيانات الإحصائية الخاصة بالناتج والإنتاج الزراعيين وتبويبها وتحليلها بشكل يساعد على تتبع مسار هذه المؤشرات في السنوات الأخيرة. كما يهدف البحث إلى دراسة مجموعة من المقومات الخاصة بقطاع الزراعة والتي تؤثر تغيراتها على مستوى ناتجه ومساهمته في الاقتصاد السوري. كما يتطرق البحث إلى القضايا التنظيمية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على اداء القطاع الزراعي خصوصا ما يتعلق منها بجانب أشكال الملكية ومجموعة من السياسات التي لها دور في تحديد ملامح القطاع الزراعي. وفي النهاية، يهدف البحث إلى تقديم مجموعة من المقترحات المستخلصة من تحليل مشاكل القطاع الزراعي.

فرضيات البحث:

يقوم البحث على عدة فرضيات كما يلي:

1- أهمية القطاع الزراعي في دعم الاقتصاد السوري واستقراره كونه مصدرا مهما للسلع الغذائية- الزراعية.

2- تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد السوري خلال السنوات الأخيرة.

3- إن أسباب هذا التراجع هي عوامل موضوعية طبيعية تتعلق بالظروف المناخية وموجات الجفاف، وعوامل ذاتية ناجمة عن تغيير سياسة دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وانخفاض حجم الاستثمار الزراعي، والعجز الكبير في الموارد المائية، وصغر حجم الحيازات الزراعية.

4- هناك حاجة ماسة للتوسع العمودي والأفقي في القطاع الزراعي وذلك باستخدام طرق ووسائل إنتاج حديثة كطرق الري الحديثة، وزيادة استخدام التقانة الحديثة، وتشجيع الاستثمار الزراعي، وتوفير التمويل اللازم للعمليات الإنتاجية وتأمين مستلزمات الإنتاج،وتكامل السياسات الزراعية والمائية وترابطهما، والعمل على تغيير نمط الملكية الزراعية الفردية والحيازات الصغيرة من أجل الاستفادة من وفورات الحجم الكبير.

منهجية البحث:

يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال تشخيص واقع القطاع الزراعي ومشكلاته وتجميع البيانات الإحصائية المتعلقة بالقطاع الزراعي ومساهمته في الاقتصاد السوري وتبويب هذه البيانات وتحليلها ودراستها وربطها بواقع هذا القطاع.

الدراسات السابقة:

تشير عدة دراسات وتقارير صادرة عن المنظمات الدولية والإنسانية إلى ارتفاع غير مسبوقٍ في عدد الفقراء في العالم خلال الأعوام الأخيرة نتيجةً للأزمة المالية ولارتفاع الأسعار العالمية للغذاء. فعلى سبيل المثال، يبين تقرير" التوقعات الزراعية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة 2011-2020" الذي صدر عام(2011)، أن ارتفاع أسعار السلع الغذائية سيؤدي إلى وقوع الفقراء في براثن سوء التغذية وأنهم أكثر المتضررين من ارتفاع أسعار السلع الزراعية والغذائية. أيضا يتوقع التقرير استمرار ارتفاع أسعار هذه السلع في العقد المقبل، حيث سترتفع أسعار مجموعة الحبوب ومجموعة اللحوم بمتوسط قدره20 و30% على التوالي. وهذا من شأنه أن يُعمق المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها دول العالم حاليا. كما يشير التقرير إلى تراجع الإنتاجية الزراعية وارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي على مستوى العالم نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية وشح الموارد المائية وزيادة استخدامات الأراضي لأغراض غير زراعية.

ويبين تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2009) بعنوان " دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة"، أن مشكلة الغذاء أصبحت الشغل الشاغل لصانعي السياسات في كل العالم وأن تداعيات هذه المشكلة تمتد لتشمل الدول العربية خصوصا الفقيرة منها وبالتالي لابد من اتباع سياسات زراعية عربية متكاملة ومتناسقة تهدف إلى تطوير القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية وتأمين الاحتياجات الغذائية المتزايدة في العالم العربي، وذلك من خلال ربط استراتيجيات التنمية العربية وتناسقها بشكل يسهم في تقليص حجم الفجوة الغذائية العربية. وقد خلص هذا التقرير إلى مجموعة من التوصيات الهامة التي منِ شأنها أن تعزز مستقبل السياسات الزراعية العربية خلال العقد القادم ومنها: اتباع سياسات ترشيد استخدام المياه، والتوسع في استخدام التقانات الحديثة، وحماية المراعي الطبيعية وتنميتها، وتكامل السياسات الزراعية العربية.

واستجابة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية لتفاقم مشكلة الأمن الغذائي العربي (تبين تقديرات المنظمة أن حجم الفجوة الغذائية العربية سيبلغ 373 -601 مليار دولار عامي 2020 -2030 على التوالي، وأن نسبة العجز في مجموعة الحبوب ومجموعة السكر ومجموعة الزيوت النباتية ستصل 44-64-75% على التوالي)، فقد أعدت المنظمة استراتيجية للأمن الغذائي العربي خلال الفترة 2010-2030، وذلك بهدف زيادة القدرة الإنتاجية العربية من السلع الغذائية الرئيسة، وتشجيع الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي، وخلق فرص عمل جديدة لمواجهة مشكلات الفقر

والبطالة، وردم الفجوة الغذائية العربية مما يعزز الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول العربية. وتقوم هذه الاستراتيجية على أربعة مرتكزات وهي: تعزيز كفاءة استخدام الموارد المائية، ودعم مؤسسات البحث ونقل التقانات الزراعية المتطورة وتوطينها، وتحسين مناخ الاستثمار الزراعي لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الزراعي، وتطوير عملية مأسسة القطاع الزراعي[1].

تشير دراسة عيسى (2010) أن أزمة الغذاء الأخيرة التي يشهدها العالم حاليا دقت ناقوس الخطر وبينت أن القطاع الزراعي سيبقى صمام الأمان ونقطة الارتكاز في الحفاظ على استمرارية حياة العنصر البشري وديمومته كونه القطاع المنتج للسلع الغذائية والزراعية التي يحتاجها كل أفراد المجتمع على اختلاف فئاتهم ومستويات دخلهم. وتستعرض هذه الدراسة بعضا من انعكاسات تدهور الإنتاج الزراعي على مسألة الأمن الغذائي في سورية خصوصا في ظل تراجع كميات إنتاج بعض المحاصيل الاستراتيجية كالحبوب والقطن، والتي تعزى إلى الظروف المناخية الصعبة التي مرت بها سورية خلال السنوات الماضية والى ضعف السياسات الزراعية والمائية وعدم مرونتهما.

وتستعرض دراسة قطنا (2010) تغيرات سياسة الدعم الزراعي في سورية في السنوات الأخيرة وأثرها على تكاليف إنتاج المحاصيل الزراعية وخصوصاً المحاصيل الاستراتيجية كالحبوب والقطن والمواد الغذائية. حيث خلصت الدراسة إلى أن ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج ومنها البذور والأسمدة والمبيدات وغيرها من عدد وتجهيزات تستخدم في الزراعة أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل غير مسبوق . وحددت الدراسة أسباب هذه الارتفاع بالتغير في سياسة الدعم الزراعي والارتفاع العالمي للأسعار نتيجة الأزمة المالية العالمية عامي 2007-2008.

أولاً- المؤشرات الاقتصادية لقطاع الزراعة:

يشكل القطاع الزراعي مصدرا أساسيا للسلع الغذائية والزراعية التي تلبي احتياجات الطلب المحلي والخارجي خصوصا في ظل تزايد حجم السكان في سورية وانفتاح الاقتصاد السوري في السنوات الأخيرة. وبما أن مجموعة الأغذية تشكل 42% من سلة المستهلك في سورية[2]، فإن تغيرات الإنتاج الزراعي تؤثر بشكل مباشر على مستويات الأسعار ومعيشة الأفراد في سورية. وسنتعرض فيما يلي إلى مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تعكس ما طرأ من تغيرات على القطاع الزراعي في السنوات الأخيرة وأثرها على مساهمته في الاقتصاد السوري.

1- مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي:

يشير الشكل البياني (1) إلى تذبذب نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 2003-2009؛ حيث انخفضت هذه النسبة من حوالي 25% عام 2003 إلى حوالي 19% عامي 2007-2008، ثم ارتفعت إلى 22% عام 2009. وتشير المعطيات الإحصائية الأولية لعامي 2010 -2011 إلى زيادة ملحوظة في كميات الإنتاج الزراعي مما ينبئ بتحسن ناتج القطاع الزراعي وتحسن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي[3].

---

[1] **انظر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، www.aoad.org**

[2] **وفق إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء في سورية.**

[3] **تشير توقعات وزارة الزراعة والمكتب المركزي للإحصاءإلى تحسن ملحوظ في أرقامإنتاج بعض المحاصيل الزراعيةوعلى رأسها الحبوب والشوندر السكري، حيث تشير التوقعات إلىأنإنتاج سورية من القمح لعام 2011 سيبلغ 3.7 مليون طن (انظر موقع وزارة الزراعة السورية، www.syrian-agricIture.org).**

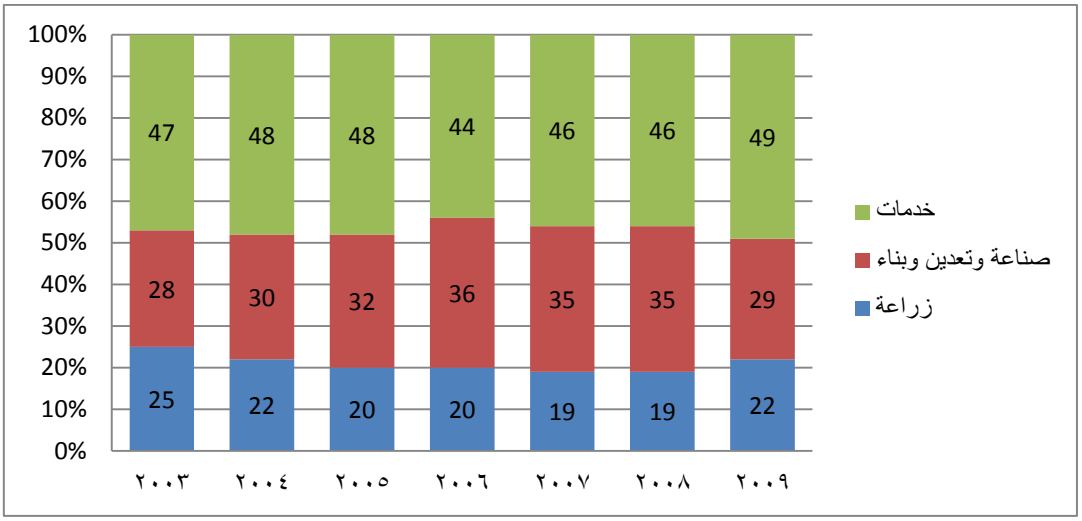

الشكل (1): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، أعداد مختلفة من المجموعة الإحصائية السنوية.

يبين الشكل (2) وجود تقلبات كبيرة في معدلات النمو الحقيقي لناتج قطاع الزراعة في سورية خلال الفترة 2003–2009، وبالطبع تؤثر هذه التقلبات بشكل مباشر على مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي. وهي تنجم عادة عن تذبذب كميات الإنتاج الزراعي نتيجة لانخفاض المساحات المزروعة أو انخفاض الإنتاجية أو نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج أو انخفاض كميات الهطول المطري.

وفيما يلي سنلقي الضوء على تغيرات كميات الإنتاج الزراعي وعلى إنتاجية وحدة المساحة من بعض المحاصيل الأساسية. ومن ثم سنعمد إلى تحديد أسباب التقلبات التي شهدها ناتج قطاع الزراعة في السنوات الأخيرة من خلال استعراض مجموعة من المقومات التي تؤثر على أدائه.

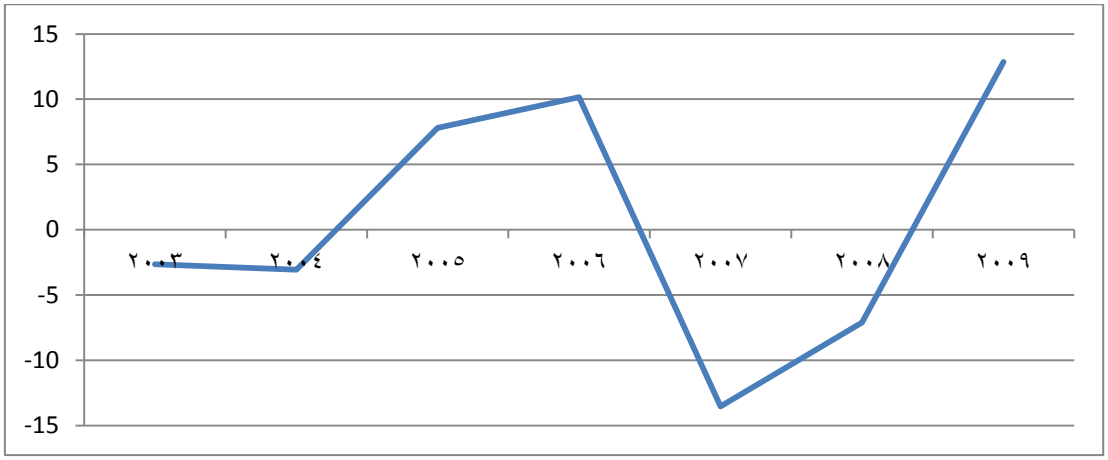

الشكل (2): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقطاع الزراعة (%)

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، أعداد مختلفة من المجموعة الإحصائية السنوية.

2- الإنتاج النباتي

تنتج سورية طيفا واسعا ومتنوعا من أنواع المحاصيل النباتية نتيجة لتنوع طبيعتها الجغرافية والمناخية؛ حيث تشتمل قائمة المحاصيل على الحبوب والشعير والقطن والشوندر ومنتجات الخضروات والأشجار المثمرة وغيرها من منتجات تستخدم لأغراض صناعية كالفول السوداني وفول الصويا وغيرها. يدل الشكل (3) على انخفاض هائل في

كميات محصول القمح- إلى أكثر من النصف- بين عامي 2006-2008، كما أن إنتاج محصولي الشعير والشوندر السكري قد تناقص بشكل ملحوظ خلال الفترة نفسها، فيما نلاحظ انخفاض نسبي في كميات إنتاج محصول القطن. بالمقابل، فقد تحسن إنتاج محصولي القمح والشعير بشكل كبير خلال عام 2009، فيما تابع محصولا القطن والشوندر انخفاضهما خلال العام نفسه. ولقد انخفضت المساحات المزروعة من محاصيل القمح والقطن والشوندر بشكل غير مسبوق خلال الفترة 2006-2008؛ من 1787 إلى 1486، ومن 216 إلى 176، ومن 33 إلى 30 ألف هكتار، على التوالي، في حين ازدادت مساحة الشعير من 1307 إلى 1435 ألف هكتار. أما في عام 2009 فقد انخفضت المساحة المزروعة بالمحاصيل الأربع كما يلي: القمح إلى 1437، والقطن إلى 164، ومحصول الشوندر السكري إلى 16، ومحصول الشعير إلى 1290 ألف هكتار. مما يجعلنا نقول أنه على الرغم من أن انخفاض المساحات المزروعة قد يكون له تأثير على انخفاض كميات الإنتاج فأنه ليس العامل الأساسي المحدد له خصوصا بالنسبة لمحصولي القمح والشعير حيث لاحظنا زيادة كميات إنتاجهما على الرغم من انخفاض المساحة المزروعة بهما عام 2009، مما أدى إلى زيادة إنتاجية وحدة المساحة لهما (كما هو مبين في الجدول 1). بالتالي، فإن هناك عوامل أخرى لها اثر كبير في تحديد كميات إنتاج المحاصيل الزراعية وهي على الأخص كميات الهطول المطري وتكاليف الإنتاج خصوصا تكلفة المحروقات المستخدمة في ري المحاصيل. وسنرى لاحقا كيف أن الفترة 2007-2008 قد شهدت انخفاضا غير مسبوقٍ في كميات الهطول المطري وارتفاعا في تكاليف الإنتاج نتيجة تحرير أسعار مستلزمات الإنتاج مما أدى إلى تراجع كميات الإنتاج الزراعي خلال هذه الفترة.

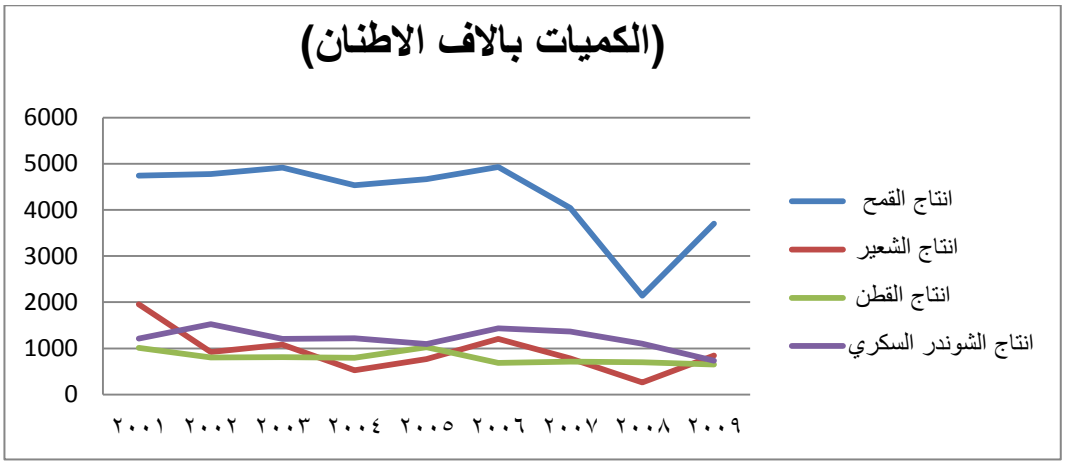

الشكل (3) كميات إنتاج بعض المحاصيل الرئيسة

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء،أعداد مختلفة من المجموعة الإحصائية السنوية.

الجدول (1) إنتاجية وحدة المساحة لعدد من المحاصيل الاستراتيجية

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إنتاجية وحدة المساحة من القمح (طن/هكتار)	2.74	2.48	2.45	2.76	2.42	1.44	2.58
إنتاجية وحدة المساحة من الشعير(طن/هكتار)	0.86	0.41	0.58	0.92	0.58	0.18	0.66
إنتاجية وحدة المساحة من القطن (طن/هكتار)	3.9	3.4	4.3	3.2	3.7	4.0	4.0
إنتاجية وحدة المساحة من الشوندر السكري (طن/هكتار)	42.7	44.1	42.2	44.1	48.5	37.5	47.3

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، أعداد مختلفة من المجموعة الإحصائية السنوية.

3- الإنتاج الحيواني

يشكل الإنتاج الحيواني دعامة أساسية من دعائم الإنتاج الزراعي لما يوفره من منتجات غذائية ضرورية لحياة الإنسان. يبين الشكل (4) وجود تقلبات في أعداد المواشي والدجاج في سورية مع استقرار نسبي في أعداد الأبقار. وتؤثر تقلبات أعداد الحيوانات سلبا على استقرار مستويات كميات المنتجات الغذائية الحيوانية المتاحة في الاقتصاد السوري. وهذا ينعكس مباشرة على أسعار هذه المنتجات التي تشكل نسبة هامة في الرقم القياسي للمستهلك في سورية (4% لمجموعة اللحوم، و7.1% لمجموعة اللبن والجبن والبيض، وذلك وفق إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء). بالتالي، تنعكس تقلبات أسعار هذه المواد بشكل مباشر على مستويات معيشة أفراد المجتمع السوري خصوصا فئة الفقراء. في هذا الصدد لا بد لنا من الإشارة إلى نقطة مهمة تتعلق بآليات إحصاء عدد المواشي في سورية، فنتيجة لاتباع سياسة الدعم الزراعي التي تمثلت في دعم مادة الأعلاف المقدمة لمربي المواشي في سورية فقد لجأ عدد منهم إلى تزييف أرقام المواشي التي يمتلكونها من خلال تضخيم عدد القطعان وذلك للحصول على الأعلاف بأسعار رخيصة ومن ثم تهريب هذه الأعلاف إلى الدول المجاورة مثل العراق والأردن وتركيا والتي تباع فيها الأعلاف بأسعار عالمية تبلغ أحيانا أضعاف سعرها في سورية. لذلك فقد قامت الحكومة السورية مؤخرا بمسح لعدد رؤوس المواشي في سورية وذلك بالتعاون بين وزارة الزراعة والمكتب المركزي للإحصاء حيث انتهى هذا المسح إلى أن عدد المواشي عام 2010 هو 15.5 مليون رأس[4].

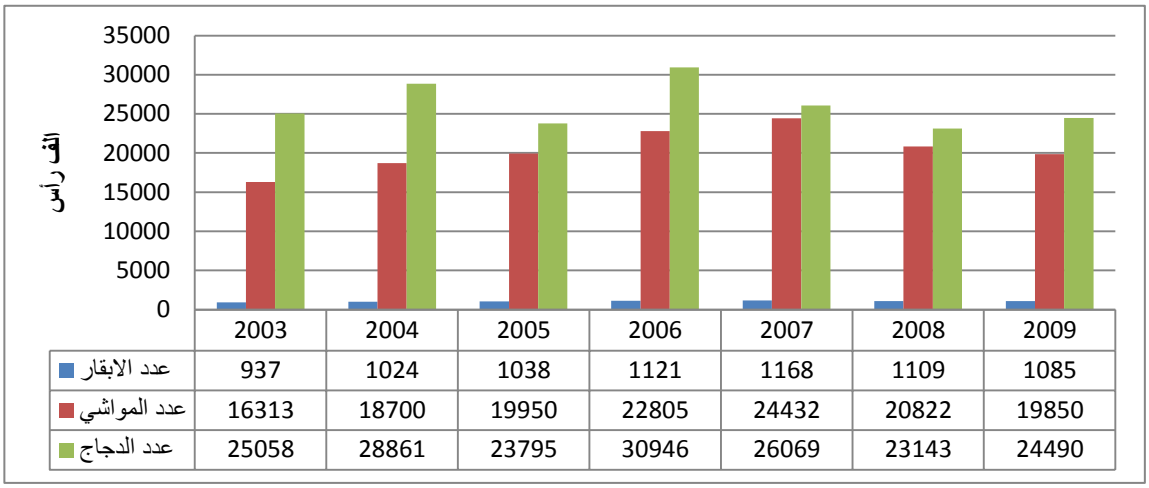

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد الابقار	937	1024	1038	1121	1168	1109	1085
عدد المواشي	16313	18700	19950	22805	24432	20822	19850
عدد الدجاج	25058	28861	23795	30946	26069	23143	24490

الشكل (4): تطور أعداد الحيوانات في سورية

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، أعداد مختلفة من المجموعة الإحصائية السنوية.

4- الإنتاج السمكي:

تشكل الأسماك أحد أهم مصادر الغذاء الطبيعية للإنسان لما تحويه من مواد غذائية مفيدة وضرورية، لكن معدل استهلاك الفرد السوري منها وفق الإحصائيات الرسمية، لايتجاوز 3 كغم سنويا[5]، وهذا أقل بكثير من المعدل العالمي المتعارف عليه 16.3 كغم سنويا للفرد[6]. وتبين الإحصائيات الرسمية في سورية انخفاض حجم إنتاج الأسماك عامي 2008-2009 نتيجة لانخفاض كبير في حجم إنتاج الأسماك النهرية وأسماك المزارع، مع انخفاض نسبي في

[4] انظر الموقع الالكتروني لوكالة الأنباء السورية، سانا (http://www.sana.sy/ara/4/2011/04/26/343419.htm)

[5] ذلك وفق إحصائيات وزارة الزراعة والمكتب المركزي للإحصاء .

[6] انظر الموقع الالكتروني (http://www.fao.org/docrep/007/y5600a/y5600a08.htm)

إنتاج الأسماك البحرية (انظر الشكل 5). أيضا، تبرز هنا مسألة الإحصائيات، حيث تشير بعض الدراسات إلى وجود شكوك في طريقة تقدير الأجهزة الإحصائية الرسمية لحجم الثروة السمكية في سوريا، وتشير بعض الإحصائيات القائمة على مسح العينة أن متوسط كميات إنتاج الأسماك البحرية في سورية خلال الفترة 2006–2008 بلغ 4000–4800 طن سنويا (سعد، 2010)، وهذا الرقم أكبر مما هو موثق رسميا.

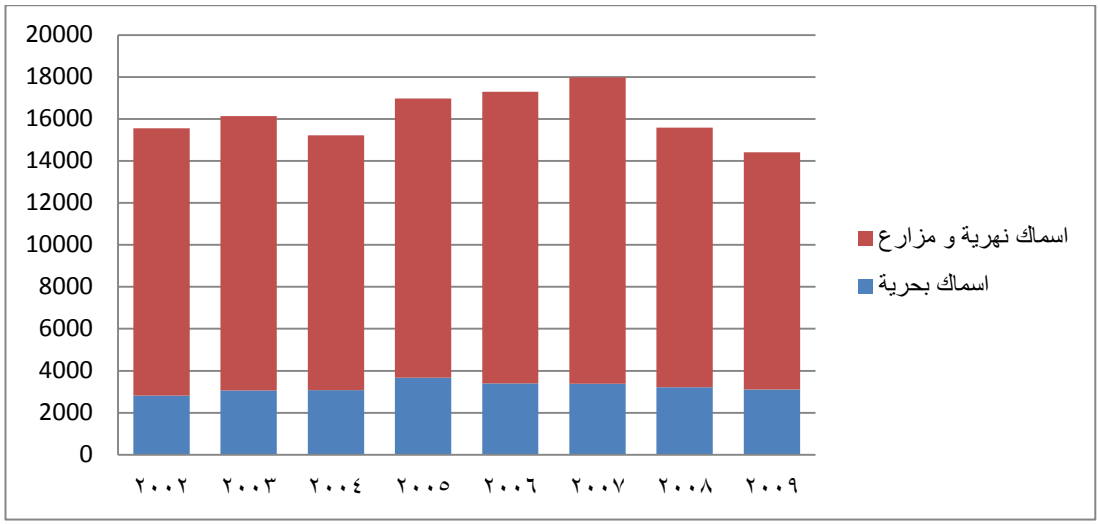

الشكل (5): تطور الثروة السمكية (الكميات بالطن)

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، أعداد مختلفة من المجموعة الإحصائية السنوية.

النتائج والمناقشة:

ثانياً– مقومات الإنتاج الزراعي في سورية:

هناك مجموعةٌ من المقومات التي تحدد كفاءة قطاع الزراعة في سورية، منها ما يتعلق بالموارد الطبيعية من أرض ومياه وظروف مناخية، ومنها ما يتعلق بتوفر الموارد البشرية من عمالة ماهرة ومنتجة، ومنها ما يتعلق بالموارد الصناعية التي تتضمن الأجهزة والمعدات ودرجة التقانة والمكننة. بالطبع، تشكل الموارد المالية مقوما مهما لتسهيل الحصول على مستلزمات الإنتاج وتمويل العملية الإنتاجية في جميع مراحلها. وسنفرد هذا القسم لمناقشة واقع هذه المقومات وأثرها على قطاع الزراعة في سورية.

1–المقومات الطبيعية: تؤثر العوامل الطبيعية بشكلٍ كبيرٍ على القطاع الزراعي في سورية، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى ثلاث مجموعات: الظروف المناخية، والموارد المائية، والموارد الأرضية الزراعية.

1–1 الظروف المناخية:

تلعب الظروف المناخية دورا مهماً في تحديد نوعية وتركيبة المنتجات الزراعية وكميتها، حيث إن اختلاف الظروف المناخية يؤثر على تنوع وتوزع المحاصيل النباتية والمروج والمراعي.فسورية تقع ضمن دائرة مناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يتميز باعتداله وبفصوله الأربعة. ويتميز فصل الشتاء في سورية بأنه ماطرٌ ومنخفض الحرارة، في حين يكون فصل الصيف حارا مع درجات حرارة مرتفعة، وبين هذين الفصلين فصلان انتقاليان قصيران نسبيا وهما فصلا الربيع والخريف. تقسم سورية من حيث المناخ إلى خمس مناطق مناخية: منطقة المناخ الرطب، منطقة المناخ نصف الرطب، منطقة المناخ نصف الجاف، منطقة المناخ الجاف، ومنطقة المناخ الجاف جدا. وهذا التنوع في

المناطق المناخية يسمح بتنوع مكونات الغطاء النباتي وبزراعة محاصيل مختلفةٍ تشمل طائفةً واسعةً من محاصيل الحبوب والبقول ومحاصيل الخضر والمحاصيل الصناعية والمحاصيل الرعوية إلى جانب طائفةٍ متنوعةٍ من الأشجار المثمرة.

2-1 الموارد المائية:

إن المياه هيأهم العناصر الأساسية لعملية الإنتاج الزراعي، فعلى الرغم من التقدم الملحوظ الذي حصل مؤخرا في مجال إنتاج أنواع زراعية مقاومة للجفاف والتوسع في استخدام طرق ري حديثة فما تزال الحاجة للمياه في سقاية المحاصيل الزراعية تشكل هاجسا للعاملين في القطاع الزراعي، خصوصا في ظل السنوات الأخيرة التي أدت فيها التغيرات المناخية العالمية إلى موجات متعاقبة من الجفاف وانحباس الأمطار مما قلل من حجم الموارد المائية المتاحة.

نتيجة لشح الأمطار وموجات الجفاف القاسية خلال عامي 2007-2008 (الشكل6) فقد شهد ميزان المياه في سورية عجزا ملحوظا (الشكل7) مما انعكس سلباً على الاقتصاد السوري ككل وعلى الإنتاج الزراعي بوجه خاص الذي يستأثر بالحصة الكبرى من الاحتياجات المائية في سورية (الشكل 8). وهذا ما يفسر الانخفاض الكبير في كميات إنتاج المحاصيل الاستراتيجية خلال الفترة 2007-2008، حيث إنه ونتيجة الانحباس المطري انخفضت كميات المحاصيل التي تعتمد على الري البعلي، وتناقص مخزون المياه الجوفية الذي يشكل المصدر الأساسي للري بالسقاية خصوصا لمحصولي القمح والقطن.

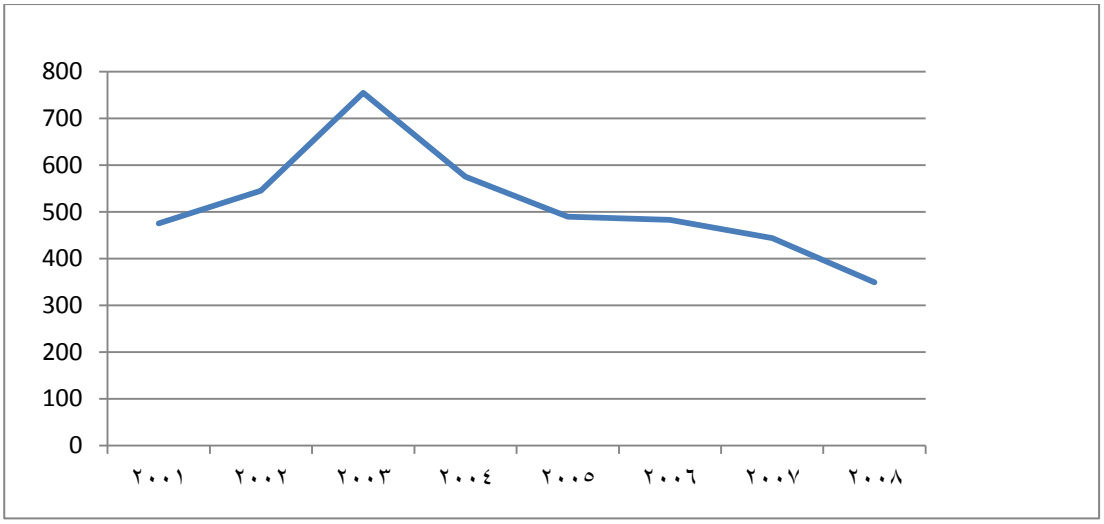

الشكل (6): كميات الهطول المطري (مم سنويا)

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية في سورية.

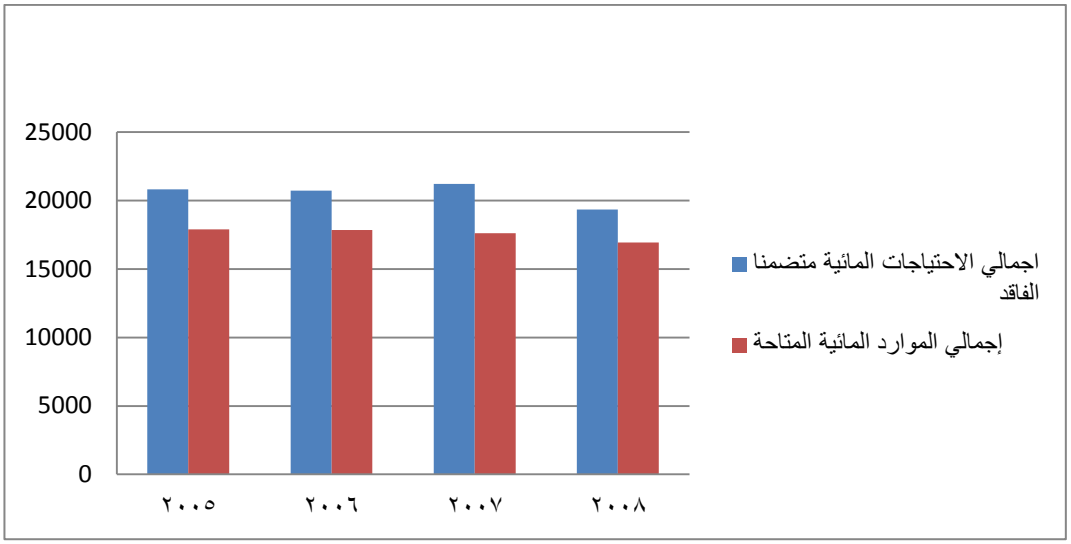

الشكل (7): الميزان المائي(الوحدة: مليون متر مكعب)

المصدر: وزارة الري السورية، مديرية الموارد المائية.

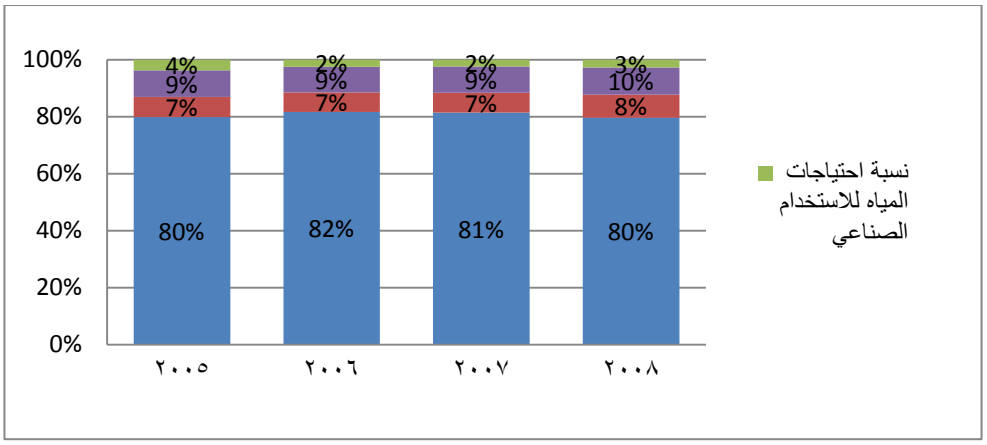

الشكل (8):احتياجات المياه بحسب الاستخدام

المصدر: وزارة الري السورية، مديرية الموارد المائية.

ونتيجة للتزايد المطّرد في عدد السكان والتوسع في النشاط الاقتصادي في سورية،فإن الطلب على المياه لكافة أنواع الاستخدام سيتزايد بشكل ملحوظ خلال السنوات القادمة. بالمقابل، ستؤدي التغيرات المناخية إلى موجات من الجفاف وانخفاض في مستوى جريان المياه في نهري دجلة والفرات مما سيزيد من حجم الفجوة المائية في سورية[7]، والتي تعتمد بنسبة 96% من مياهها على تساقط الأمطار[8]. يبين الجدول رقم (2) حجم الفجوة المائية المتوقعة في سورية وفق نتائج دراسة استشرافية لمستقبل المياه في سورية أُعدت ضمن سياق مشروع سورية 2025، وذلك وفق ثلاثة سيناريوهات،الأول هو استمرار الوضع الراهن لإمدادات المياه في سورية وفق قاعدة 500م^3/ثا ونسبة 42% من الممر في مجري نهر الفرات دون تغيير طرق الري القائمة حالياً، السيناريو الثاني يقوم على فرضية 42% من الممر

[7] انظر المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة"، 2009.

[8] انظر المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "تأثير المناخ والتقلبات المناخية على البلدان العربية"، 2010.

الفعلي في نهر الفرات والبالغ 732 م^3/ثانية وأن 30% من المساحة المروية تروى بطرق الري الحديث، والسيناريو الأخير يفترض استمرار الوضع الراهن لإمدادات المياه في سورية وفق قاعدة 500م^3/ثا ونسبة 42% من الممر في مجري نهر الفرات مع افتراض أنه تم تحويل 50 % من المساحة المروية إلى الري الحديث. تشير النتائج إلى انخفاض كبير في حجم الفجوة المائية الكلية مع التوسع في استخدام طرق الري الحديث، مما يؤكد أهمية سياسة ترشيد استخدام المياه والتحول إلى طرق الري الحديثة[9]، حيث أن حجم العجز المائي سينخفض وفق السيناريو الثالث الذي يتضمن تطبيق طرق الري الحديثة إلى مستويات أدنى بكثير من حجمه وفق السيناريوهين الأول والثاني.

الجدول رقم (2): مستقبل الطلب على الموارد المائية في سورية (الكميات: مليون متر مكعب)

	البيان	2020	2030
سيناريو 1	حجم الموارد المائية	12184	12184
	إجمالي الطلب على المياه	22720	27063
	الفائض/ العجز	10563-	14879-
سيناريو 2	حجم الموارد المائية	15950	15950
	إجمالي الطلب على المياه	18447	21865
	الفائض/ العجز	2497-	5915-
سيناريو3	حجم الموارد المائية	14425	14425
	إجمالي الطلب على المياه	15446	17761
	الفائض/ العجز	1021-	3336-

المصدر: د.منذر خدام " استشراف مستقبل المياه في سورية حتى عام 2030 "، مشروع سورية 2025.

1-3 الموارد الزراعية الأرضية:

تمثل الأرض الزراعية أهم مكونات الموارد الطبيعية في عملية الإنتاج الزراعي. وتشير الإحصائيات الرسمية إلى استقرار مساحة الأراضي المستثمرة زراعياً- وهي تشمل الأراضي القابلة للزراعة والمروج والمراعي- عند حوالي 77% من إجمالي مساحة القطر البالغة 18518 ألف هكتاراً، هذا وتشكل الأراضي القابلة للزراعة حوالي 40% من إجمالي المساحة المستثمرة زراعياً والمراعي والمروج حوالي 60%. نلاحظ من الشكل (9) أن هناك ثباتاً نسبياً في مساحة الأراضي القابلة للزراعة في سورية، في حين نلاحظ أن حوالي 20% بالمتوسط من الأراضي القابلة للزراعة في سورية لم تزرع، وأن هناك انخفاضاً نسبياً في مساحة الأراضي المزروعة عامي 2008-2009. هذا وتقسم الأراضي غير المزروعة إلى قسمين؛ أراضي سبات تترك للراحة طبقاً لاحتياجات الدورات الزراعية وهي تشكل القسم الأكبر من الأراضي غير المزروعة، وأراضٍ لا تزرع أبداً وهي تشكل حوالي ثلث الأراضي غير المزروعة.

[9]تشير المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تقريرها بعنوان " دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية، 2009 " إلى أن الدول العربية أولت اهتماما كبيرا لجانب إدارة عرض الموارد المائية في حين أنها أهملت إلى حد كبير جانب إدارة الطلب من خلال تخطيط وتنفيذ سياسات وبرامج عمل تهدف إلى ترشيد استخدام المياه، مما يستدعي إعطاء هذه السياسات البرامج الأولوية في سلم التنمية في هذه الدول لمواجهة النقص المتوقع في إمدادات المياه فيها خلال العقود القليلة القادمة.

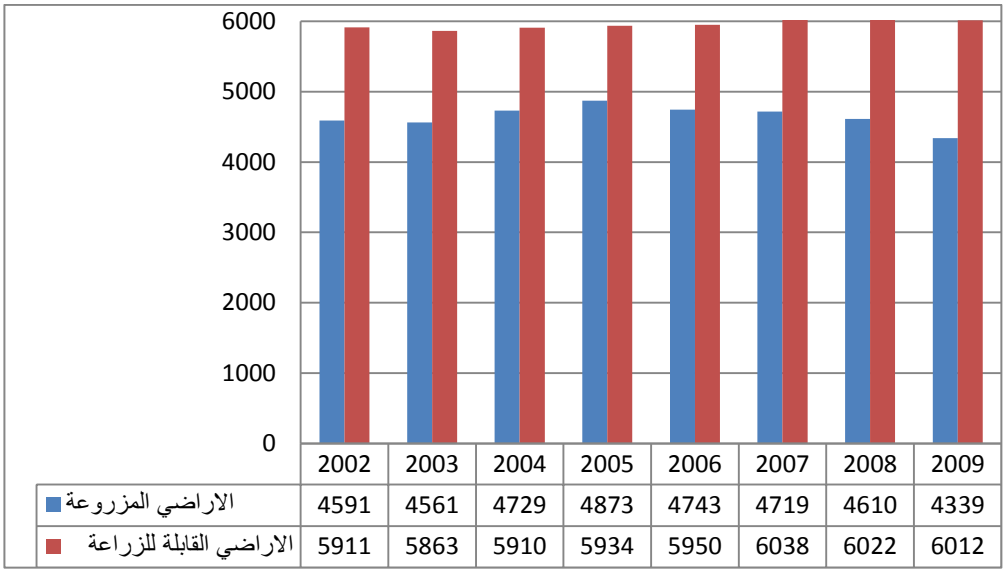

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاراضي المزروعة	4591	4561	4729	4873	4743	4719	4610	4339
الاراضي القابلة للزراعة	5911	5863	5910	5934	5950	6038	6022	6012

الشكل (9): الأراضي القابلة للزراعة والمزروعة فعلاً، (الوحدة: ألف هكتار)

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، أعداد مختلفة من المجموعة الإحصائية السنوية.

يتضح من الشكل (10) أن حوالي 30% تقريباً من الأراضي المزروعة تروى سقايةً والقسم المتبقيحوالي70% يروى بالهطول المطري، ويعود انخفاض مساحة الأراضي البعلية والمروية نتيجة للجفاف ولارتفاع تكاليف المحروقات المستخدمة في عملية السقاية. وهذا يدل على اعتماد الإنتاج الزراعي على كميات الهطول المطري في غالبيته،مما يعني تذبذب حجم الإنتاج الزراعي وفقا للظروف المناخية التي تسود القطر. وباعتبار أن التوقعات تشير إلى استمرار تدهور الظروف المناخية في المستقبل نتيجةً للاحتباس الحراري على مستوى العالم وعلى مستوى القطر فإن ذلك يجعلنا ندق ناقوس الخطر من التداعيات السلبية لتغيرات المناخ على الإنتاج الزراعي[10].

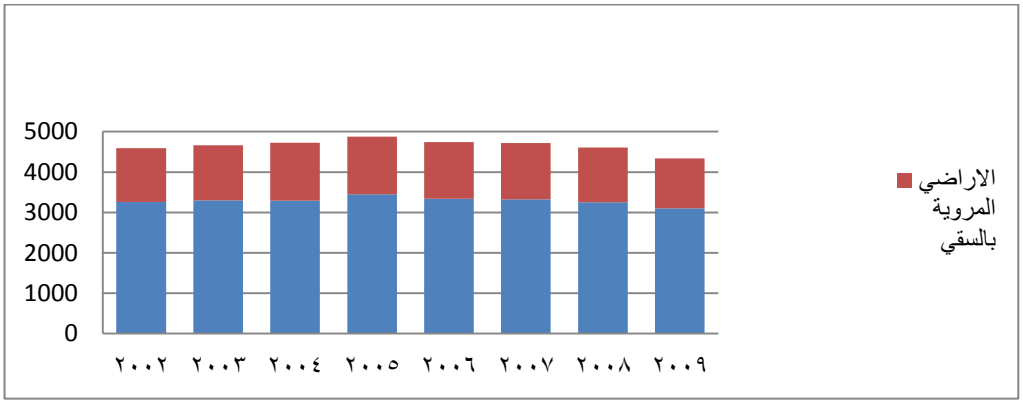

الشكل (10): مساحة الأراضي المزروعة بحسب طرق الري (الوحدة: ألف هكتار)

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، أعداد مختلفة من المجموعة الإحصائية السنوية.

[10]أشارت دراسة قام بها الباحثان(Bazza and Najib) ضمن سياق ندوة أعدت بالتعاون بين جامعة دمشق ومنظمة الفاو في سورية عام 2003 إلى أن مشكلة شح المياه ستصبح من أهم المشاكل التي على دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مواجهتها، مما يعني حتمية تغيير طرق إدارة جانب الطلب للمياه خصوصا في المجال الزراعي. كما خلصت الدراسة إلى أن متوسط العجز المائي في سورية هو 3105 مليون متر مكعب في السنة ، وان هذا العجز سيتزايد بمعدلات كبيرة نتيجة التغيرات المناخية المتوقعة، انظر الموقع الالكتروني(ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/008/af981e/af981e00.pdf)

مما تقدم نستطيع القول أن هناك إمكانية للتوسع الأفقي في قطاع الزراعة من خلال التوسع في عمليات استصلاح الأراضي من جهة ومن خلال العمل على زراعة القسم غير المزروع من الأراضي القابلة للزراعة، والتوسع الرأسي من خلال استخدام طرق ري حديثة واستغلال المياه بكفاءة أفضل.

2- الموارد البشرية:

يُعدُّ العنصر البشري عنصرا هاما في العملية الإنتاجية الزراعية، وذلك لأهميته في تحقيق المزج الأمثل بين عوامل الإنتاج في القطاع الزراعي بشكلٍ فعّالٍ يؤدي إلى كفاءةٍ وإنتاجيةٍ عاليةٍ والى تخفيضٍ في التكاليف. لقد انخفضت نسبة العمالة الزراعية إلى إجمالي العمالة السورية من حوالي 30 إلى حوالي 15% بين عامي 2002-2009. ويعزى ذلك الانخفاض إلى تدهور الإنتاج الزراعي في السنوات الأخيرة وانخفاض مستويات الدخل والمعيشة في المناطق الريفية، مما دفع بقسم كبير من سكان المناطق الزراعية إلى الهجرة للمدن الكبيرة في سورية كدمشق وحلب للعمل في قطاعات أخرى مثل الصناعة والتجارة والخدمات، وهذا أدى إلى تفاقم مشكلة اكتظاظ السكان في بعض المدن الكبرى وإلى زيادة الطلب على خدمات المرافق والبنى التحتية في هذه المدن التي تعاني بالأصل من ضعف مستوى الخدمات وقصورها.

يبن الجدول رقم (3) وجود تقلبات في إنتاجية العامل الزراعي في سورية خلال الفترة 2002-2009، نتيجة لتقلبات الناتج الزراعي ولتقلبات عدد العاملين الزراعيين خلال الفترة المدروسة. وكما هو واضح من الجدول، فقد انخفضت الإنتاجية بشكل كبير عام 2007 نتيجة للانخفاض الكبير في قيمة الناتج الزراعي، بالمقابل، فقد ارتفعت قيمة الإنتاجية عام 2009 بشكل ملحوظ نتيجة تحسن قيمة الناتج الزراعي وانخفاض عدد العمالة الزراعية. إن تذبذب أداء القطاع الزراعي يؤكده قيم مؤشر الكفاءة الزراعية في الجدول، حيث ارتفعت قيمة المؤشر بين عامي 2002 -2004، ثم انخفضت بشكل كبير عامي 2007-2008 بسبب تدهور الناتج الزراعي مع بقاء نسبة العمالة مستقرة نسبيا،في حين ارتفعت قيمة المؤشر عام 2009 نتيجة التحسن الملموس في الناتج مع انخفاض نسبة العمالة الزراعية بشكل واضح[11]. ونظراً لصغر حجم الحيازات الزراعية في سورية حيث إن أكثر من 95% من مجمل الحيازات في سورية هي حيازاتٌ صغيرةٌ ومجزأةٌ، وفي ظل ضعف الإمكانيات المتوفرة للمزارعين، يتصف العمل الزراعي بعدم الاستقرارية وبالموسمية مما يعني عدم توفر التشغيل الكامل للمزارعين وأسرهم على مدار العام مما يؤثر سلبا على دخلهم ومعيشتهم[12]. وهذا يستدعي بالضرورة التوسع في خلق أنشطة اقتصادية غير زراعية في المناطق الريفية تؤمن مصادر دخل رديفة للعاملين الزراعيين وتعمل على تنمية الريف (خدام، 2010).

[11]أُحتسبت إنتاجية العامل الزراعي بنسبة الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بالأسعار الثابتة إلى عدد العاملين الزراعيين، واحتسب مؤشر الكفاءة بنسبة مساهمة ناتج القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى مساهمة العمالة الزراعية في إجمالي العمالة.

[12]يشير تقرير واقع الغذاء و الزراعة في سورية الصادر عن مركز السياسات الزراعية في سورية 2010، إلى أن الدخل الحقيقي للمشتغلين الزراعيين مقاسا بمتوسط نصيب الفرد الريفي من الناتج المحلي الزراعي (بالأسعار الثابتة) انخفض بمقدار (2.3%) خلال الفترة 2002-2008، في حين أن الدخل الحقيقي لإجمالي المشتغلين في سورية مقاسا بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) قد ارتفع بمقدار 10.7% خلال نفس الفترة.

الجدول (3): عدد من المؤشرات الخاصة بالقطاع الزراعي (2002-2009)

البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الإجمالي الزراعي (أسعار عام 2000 الثابتة) (مليار ل.س)	261	254	246	266	293	253	235	246
عدد العاملين الزراعيين (ألف عامل)	1462	1169	807	945	951	947	814	758
إنتاجية العامل الزراعي (ألف ل.س/عامل)	179	217	305	281	308	267	288	325
مؤشر الكفاءة الزراعية	0.89	0.99	1.34	1.19	1.28	1.04	1.01	1.32

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، أعداد مختلفة من المجموعة الإحصائية السنوية.

ونشير إلى أن وزارة الزراعة السورية قد أدركت، وإن كان متأخرا، خطورة هذه المسألة وبدأت بسلسلة من الإجراءات منها اعتماد مجموعة برامج لتوطين سكان القرى المتضررة من الجفاف وافتتاح عدد من مراكز التنمية الريفية التي تؤمن فرص عمل لسكان المناطق الريفية خصوصا في المناطق الشمالية الشرقية من سورية التي تعرضت لموجات قاسية من الجفاف في السنوات الأخيرة، إضافة إلى البدء بمشروع جر مياه نهر دجلة[13].بالإضافة إلى مشكلة انخفاض نسبة العمالة الزراعية إلى إجمالي العمالة السورية خلال السنوات الأخيرة هناك مشكلة أخرى وهي درجة الانتفاع من وقت العمل الزراعي؛ حيث إن معامل الانتفاع من وقت العمل المتاح في الزراعة هو حوالي 25% بالنسبة للعمالة العادية ونحو 10% بالنسبة للمشرفين الزراعيين من مهندسين وغيرهم (خدام،2010). وهذا يعود إلى الطبيعة الموسمية للعمل الزراعي من جهة وإلى انخفاض الإنتاجية وضعف الكفاءة في القطاع الزراعي من جهة أخرى، مما يستدعي القيام بدراسة تفصيلية لواقع عمل المزارعيين ووضع آليات قابلة للتنفيذ تأخذ بعين الاعتبار توزيع أوقات العمل الزراعي على مدار السنة بشكل يقلص من البطالة الموسمية في قطاع الزراعة وذلك من خلال تأمين فرص عمل أخرى مرافقة أو متعلقة بالقطاع الزراعي أو القيام بدورات تدريب وتأهيل للعمالة الزراعية على استخدام تقانات حديثة. إضافة إلى ذلك، فإن زيادة مساحة الأراضي المزروعة والتوسع في استصلاح الأراضي وتمكين خريجي المعاهد والكليات الزراعية من تملك مساحات مستصلحة من الأراضي من شأنه أن يزيد من قيمة معامل الانتفاع في وقت العمل الزراعي (خدام ، 2010).

3- الموارد المادية (مستلزمات الإنتاج):

تؤثر كفاءة استخدام مدخلات العملية الإنتاجية من مستلزمات وغيرها بشكل كبير على مستوى الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية في القطاع الزراعي. وتشمل مستلزمات الإنتاج الزراعي مجموعة متنوعة من الآلات والعدد والآليات والأسمدة والمبيدات والبذار وغيرها من وسائل وأدوات إنتاج تسهم في العملية الإنتاجية. تبين الإحصائيات الرسمية زيادة عدد الآلات والعدد والآليات المستخدمة في القطاع الزراعي، فعلى سبيل المثال ازداد عدد الجرارات سعة 50 حصان ما فوق من حوالي 69 إلى 72 ألف جرار بين عامي 2002 -2009، كذلك الأمر بالنسبة لعدد مضخات المياه التي ازدادت من نحو 171 إلى حوالي 215 ألف مضخة والمحاريث الحديثة من

[13] **انظر الموقع الالكتروني لوزارة الزراعة (www. Syrian- afgricluture.org)**

حوالي 96 الى114 ألف محراث[14]. بالمقابل، هناك العديد من الآلات الزراعية غير المتوفرة مثل حصادات القطن والشوندر السكري وآلات زراعة التبغ.

نلاحظ من الشكل (11) تذبذب كميات استهلاك الأسمدة في الزراعة السورية خلال الفترة 2003-2009، والأهم من ذلك هو وجود انخفاض كبير في الكميات المستهلكة خلال عام 2009، ويمكن تفسير ذلك بعدة أسباب منها انخفاض مساحة الأراضي المزروعة كما هو مبين في سابقاً نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج خصوصا المحروقات من جهة ونتيجة الجفاف من جهة أخرى، كما ساهم رفع سعر الأسمدة في انخفاض الطلب عليها أيضا.

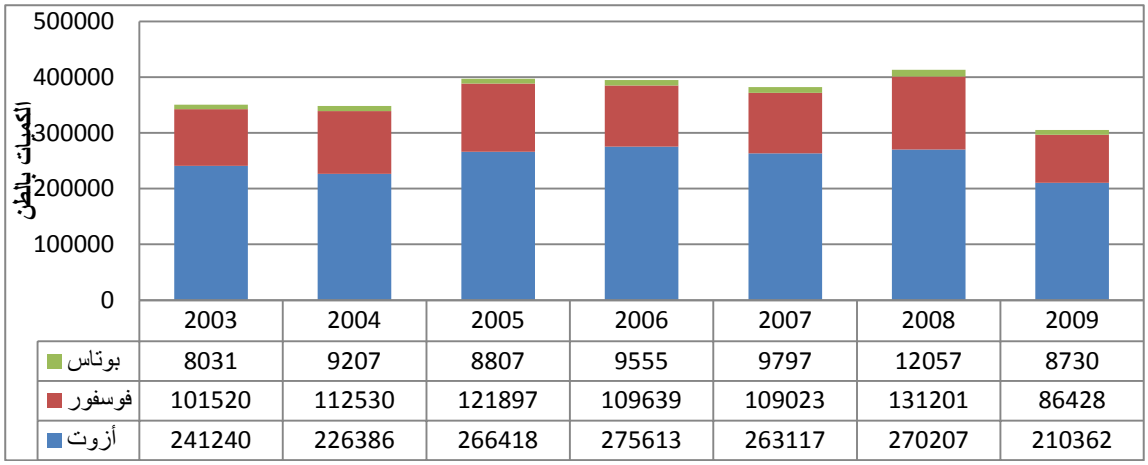

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
بوتاس	8031	9207	8807	9555	9797	12057	8730
فوسفور	101520	112530	121897	109639	109023	131201	86428
أزوت	241240	226386	266418	275613	263117	270207	210362

الشكل (11): كميات العناصر السمادية الكيماوية المستخدمة في الزراعة (الوحدة: طن)

المصدر، المكتب المركزي للإحصاء، أعداد مختلفة من المجموعة الإحصائية السنوية

بكل الأحوال ما تزال نسبة مقنن السماد في الزراعة السورية أدنى بكثير من المعدلات العالمية حيث بلغ متوسط نصيب الهكتار الواحد من الأسمدة خلال الفترة 2003-2009 ما يلي: الآزوت 54 كغم، ومن سماد الفسفور 24 كغم، ومن البوتاس 2 كغم فقط . إضافة إلى الأسمدة والآلات توجد مستلزمات إنتاج أخرى كالبذار والمبيدات والغراس والتي تقوم وزارة الزراعة بتزويد قسم منها من خلال المؤسسة العامة لإكثار البذار والمشاتل التابعة لوزارة الزراعة وبأسعار مدعومة، والقسم الأخر ينتج من قبل القطاع الخاص. بالمقابل، يؤخذ على الوزارة عد مقدرتها على تلبية حاجة المزارعين في بعض الأحيان من المبيدات الكيمائية التي تستخدم في مكافحة الأمراض الزراعية[15].

4-الموارد المالية:

للموارد المالية أهمية كبيرة في دعم الأنشطة الاقتصادية وذلك لدورها في توفير مستلزمات الإنتاج من جهة وتمويل العديد من النفقات المتعلقة بالعملية الإنتاجية. كذلك هي الحال بالنسبة لقطاع الزراعة،حيث إن الحصول على مستلزمات الإنتاج من عُددٍ وتجهيزاتٍ ومبيداتٍ وتغطية تكاليف الإنتاج وغيرها من خدمات، كل ذلك يحتاج لتوفر مصادر للتمويل خصوصاً في ظل الطبيعة الموسمية للعمل الزراعي التي تترافق بفترات انتظار طويلةٍ نسبياً بين البدء بالزراعة وعملية قطاف المحاصيل وبيعها في الأسواق. على العموم، تقسم مصادر الموارد المالية في سورية إلى

---

[14] **المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2010.**

15سجلت العديد من الحالات عن عدد من الآفات والأمراض التي تعرضت لها المنتجات النباتية والحيوانية والتي لم تستطع وزارة الزراعة تأمين المضادات والمبيدات اللازمة للقضاء عليه في الوقت المناسب مما أدى إلى هلاك هذه المنتجات، كآفة حشرة حفار البندورة التي تسببت بضرر كبير لزراعة البندورة المحمية في الساحل السوري.

مصادر ذاتية (تمويل ذاتي) أو مصادر ائتمانية على شكل تسليفات من القطاع المصرفي. ونتيجة لحجم المخاطر التي تنجم عن طبيعة العمل الزراعي واعتماده على الظروف المناخية وغياب مؤسسات ضمان القروض فإن معظم المصارف التقليديةُ تحجم عن تمويل عمليات القطاع الزراعي، فقط المصرف الزراعي التعاوني–وهو مؤسسةٌ حكوميةٌ متخصصةٌ بتقديم القروض العينية والنقدية للقطاع الزراعي بفوائد منخفضةٍ كنوعٍ من التشجيع والدعم للقطاع الزراعي– يقوم بتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية لقطاع الزراعة في سورية. تبين الإحصائيات وجود انخفاض كبير،أكثر من النصف بقليل، في حصة قطاع الزراعة من إجمالي تسليفات القطاع المصرفي في سورية خلال الفترة 2004–2009، في حين نلاحظ ازدياد نصيب القطاعات الخدمية كالتجارة والسياحة (الشكل12).

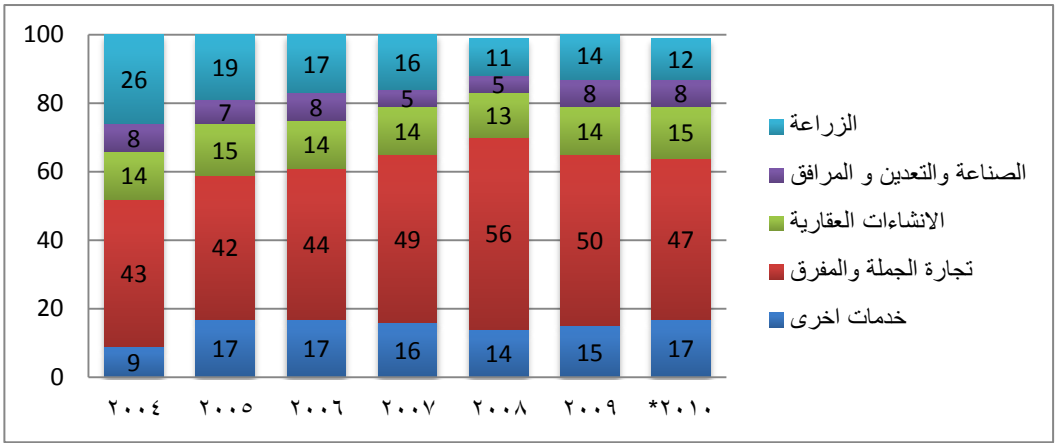

الشكل (12): التسليفات المصرفية بحسب النشاط الاقتصادي (نسبة مئوية)

المصدر: مصرف سورية المركزي،أعداد مختلفة من النشرة الإحصائية السنوية.

وتشير الإحصائيات الرسمية إلى ازدياد حجم إقراض المصرف الزراعي التعاوني من حوالي 6 إلى حوالي 11 مليار ل.س بين عامي 2004–2008،وإلى17 مليار ل.س عام 2009. يبين الشكل (13) أن القسم الأكبر من قروض المصرف الزراعي التعاوني خلال الفترة 2004–2009هوالقروض العينية على شكل بذار وسماد ومبيدات، لكن نلاحظ تناقص نسبة هذه القروض بشكل ملحوظ عامي 2008–2009 مقابل ازدياد واضح في نسبة القروض القصيرة والطويلة الأجل. ويعكس هذا التغيُر في هيكلية الإقراض الزراعي المعاناة التي واجهها المزارعون في سورية عامي 2008 –2009 نتيجة تدهور واقع الإنتاج الزراعي بسبب عدة عوامل من أهمها سوء الظروف الجوية وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الناجم عن الأزمة المالية العالمية وعن رفع أسعار المحروقات .

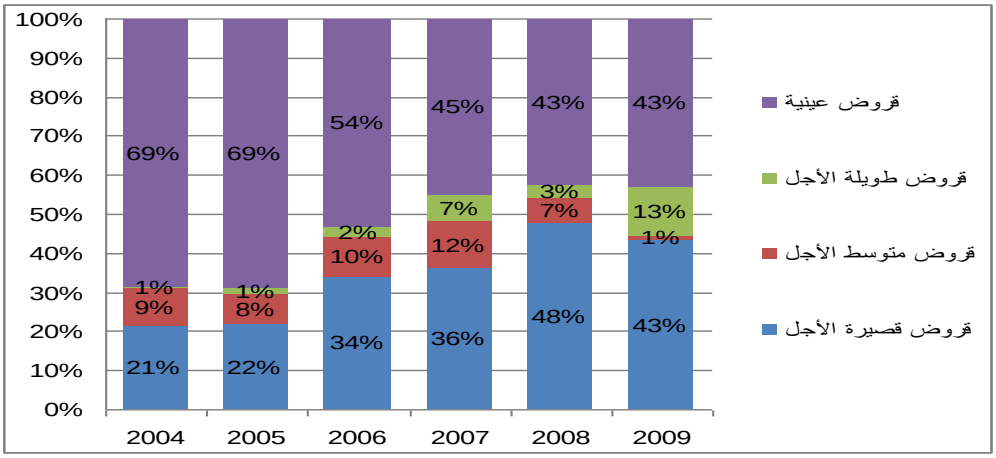

الشكل(13): تسليفات المصرف الزراعي التعاوني للقطاع الزراعي (نسب مئوية)

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء في سورية، أعداد مختلفة من المجموعة الإحصائية السنوية.

ثالثاً:الواقع التنظيمي لقطاع الزراعة في سورية

نبحث في هذا القسم عدة قضايا تخص الواقع التنظيمي لقطاع الزراعة وأثره على أداء هذا القطاع، ومنهاالتحول في نمط السياسات الزراعية التي انتهجت في سورية، وأشكال الملكية الزراعية السائدة، ومسألة الاستثمارات الزراعية،ومسالة التلازم بين السياسات الزراعية والسياسات المائية.

1-التحول في السياسات الزراعية في سورية

لقد اتصف الاقتصاد السوري بطابع التخطيط المركزي منذ سبعينات القرن الماضي وحتى عام 2005 حيث تم تبني التحول إلى ما يسمى باقتصاد السوق الاجتماعي القائم على آلية السوق مع التركيز على شبكات الحماية الاجتماعية. وفي المجال الزراعي، اعتمدت سورية وحتى سنوات قريبة على سياسة دعم القطاع الزراعي انطلاقا من اقتناع صانعي السياسات بأهمية هذا القطاع في الأمن الغذائي واستقلال القرار السياسي. ولهذا الغرض فقد أولي القطاع الزراعي اهتماما كبيرا تجسد في عمليات الاستصلاح الزراعي وإنشاء السدود وتقديم كافة أنواع الدعم من خلال دعم أسعار شراء المحاصيل الاستراتيجية وتكاليف مستلزمات الإنتاج من بذار ومبيدات وأسمدة كيماوية وتقديم القروض الميسرة ودعم أسعار المحروقات المستخدمة في العملية الزراعية[16]. مما لاشك فيه أن هذه السياسة ساهمت إلى حد كبير في زيادة ناتج القطاع الزراعي واستقرار مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وساهمت أيضاً في تخفيض تكاليف الإنتاج وفي الاستقرار النسبي للأسعار وفي تأمين إمدادات المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية.لكن، في السنوات الأخيرة، ومع التوجه نحو اتباع النهج الليبرالي في الاقتصاد السوري، فقد تم التركيز على القطاعات الخدمية كالتجارة والمصارف والتأمين والسياحة على حساب الاهتمام بالقطاع الزراعي[17]، وتم إحداث تغيراتٍ جوهريةٍ في أسس سياسة الدعم الزراعي من خلال تحرير أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي بحيث تتناسب هذه الأسعار مع ما تتحمله الحكومة من تكاليف مرتفعةٍ لتأمين هذه المستلزمات، وبالتوازي مع إنشاء صندوق لدعم المزارعيين وفق أسس ومعايير

[16] يبين تقرير البنك الدولي الذي أعد لصالح وزارة الزراعة في سورية من قبل بعثة خبراء البنك الدولي عام 2008بعنوان"الزراعة في سورية في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي" أن نسبة دعم المازوت في القطاع الزراعي (قبل التغيرات التي حدثت في أسعار المازوت في شهر أيار من عام 2008) هي حوالي 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي، و10.8% من الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة.

[17] تشير الإحصائيات الرسمية إلى انخفاض نسبة الإنفاق الحكومي في الزراعة إلى إجمالي الإنفاق الحكومي من حوالي 6 إلى 3% بين عامي 2002 –2009، (أنظر مصرف سورية المركزي، مرجع سبق ذكره).

محددة. لكن، في الوقت الذي أدى فيه تغيير سياسة الدعم الزراعي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج[18]، وأسعار المنتجات الزراعية، فقد تأخر إنشاء صندوق الدعم الزراعي لتمويل نفقات العمليات الإنتاجية الزراعية، بالتالي فقد أحجم العديد من المزارعين عن زراعة أراضيهم. وفي الفترة نفسها شهدت سورية موجات جفاف أدت لزيادة العجز في الموارد المائية في سورية مما أسهم في انخفاض كميات الإنتاج الزراعي خلال الفترة 2007–2008. وهنا يؤخذ على الحكومة تسرعها بتحرير أسعار مستلزمات الإنتاج من بذار وأسمدة ومحروقات دون استباق هذا التحرير بوضع الخيارات البديلة لتخفيف الأعباء عن المزارعين قيد التنفيذ، مثل التعجيل بإنشاء صندوق الدعم الزراعي مع عملية تحرير الأسعار، أو على الأقل توجيه المصرف الزراعي التعاوني بالتدخل الإيجابي السريع لدعم المزارعين من خلال التوسع في القروض الميسرة ريثما يتم إنشاء الصندوق.

2- أشكال الملكية الزراعية السائدة

إن نمط الملكية السائد في القطاع الزراعي في سورية هو الملكية الفردية ضمن الإطار العائلي، مع وجود ملكية عامة لبعض مكونات القطاع الزراعي مثل المزارع العامة وأحواض تربية الأسماك والمحميات الزراعية الطبيعية، أيضا هناك بعض الشركات الزراعية المشتركة بين وزارة الزراعة وبعض الأفراد والهيئات الاعتبارية الخاصة. لقد أدى النمو السكاني الكبير الذي شهدته سورية في السنوات الأخيرة إلى توزيع الملكيات الفردية بين أفراد العائلة الواحدة وإلى تفتيت الحيازات الزراعية وصغر حجمها[19]،مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض مستوى الإنتاجية والتقانة المستخدمة وضياع فرص وفورات الحجم الكبير والتركز الرأسمالي. كما عانت الشركات الزراعية المشتركة مجموعة من الصعوبات الإدارية والقانونية ومنها أن معظم الأراضي التي خصصتها وزارة الزراعة لمشاركة القطاع الخاص غير جاهزة للزراعة واستصلاحها مكلف أو أنها مستملكة لصالح جهات عامة أخرى. أما بالنسبة للملكيات الزراعية العامة فإننا نلاحظ انخفاض إنتاجية معظمها نتيجة ضعف إداراتها وتقييدها ببيروقراطية القوانين والإجراءات الحكومية.

3- مسألة الاستثمارات الزراعية

في الوقت الذي ازدادت فيه حاجة الاقتصاد السوري إلى مزيد من الاستثمارات الزراعية لدعم الإنتاج الزراعي ولتأمين الحاجات الغذائية المتزايدة للسكان خلال السنوات الأخيرة نلاحظ أن نسبة هذه الاستثمارات إلى إجمالي الاستثمارات في سورية (أسعار 2000 الثابتة) قد انخفضت من 16 إلى 9% خلال الفترة 2000– 2009 (أنظر الجدول 4).

[18]وفقا لما خلصت إليه دراسة قطنا (2010) فقد ارتفعت تكلفة إنتاج الكغم الواحد من القطن والقمح المروي من 29.9 إلى 51.6، ومن 9.5 إلى 15.85 ل.س على التوالي، وذلك نتيجة زيادة سعر مادة المازوت من 7 إلى 25 ل.س لليتر الواحد، حيث تشكل نسبة مساهمة المحروقات في تكلفة إنتاج هذين المحصولين 25% بالنسبة للقطن و 20% بالنسبة للقمح المروي.

[19]تشير بعض التقديرات إلى أن 70% من الحيازات الزراعية في سورية هي صغيرة الحجم (2.85 هكتار بالمتوسط) وهي تشغل 22% من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية، وان 23% من الحيازات هي متوسطة الحجم (22.51 هكتار بالمتوسط) و هي تشغل 57% من الأراضي الزراعية، وتشكل الحيازات الكبيرة (258.5 هكتار بالمتوسط) حوالي 7% من إجمالي الحيازات وهي تستثمر نحو 20% من مساحة الأراضي الزراعية (خدام، 2010).

الجدول (4): توزيع صافي تكوين رأس المال الثابت في سورية (أسعار 2000) (نسب مئوية)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الزراعة	16	15	17	13	15	14	11	9	8	9
الصناعة والتعدين	29	29	28	30	27	26	24	23	24	25
النقل والمواصلات	19	19	20	15	17	17	14	14	12	14
قطاعات أخرى	36	37	35	42	41	43	51	54	56	52

المصدر، المكتب المركزي للإحصاء،أعداد مختلفة من المجموعة الإحصائية السنوية.

على الرغم من إعداد خارطة استثمارية للمشاريع الزراعية من قبل وزارة الزراعة ضمن توجهات الترويج للاستثمار في سورية خلال السنوات الأخيرة إلا أن معظم هذه المشاريع لا يزال قيد الطرح ولم ينفذ منها إلا الجزء اليسير. يبين تقرير الاستثمار لعام 2010 الصادر عن هيئة الاستثمار السورية أن عدد المشاريع الزراعية المنفذة وقيد التنفيذ– وفق أحكام قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 والمرسوم التشريعي رقم 8 لعام 2007 – هو 54 مشروعاً فقط خلال الفترة 1991–2010، أي بنسبة 2.1% من إجمالي المشاريع المنفذة وقيد التنفيذ (2544 مشروعاً)، مقابل 51.1% لمشاريع النقل و45.5% للمشاريع الصناعية، وهذا العدد المنفذ من المشاريع الزراعية يشكل ما نسبته 36.2% من إجمالي المشاريع الزراعية المشمولة خلال الفترة نفسها (149 مشروعاً)[20]. و يمكن تفسير ذلك بسبب ضعف اهتمام المستثمرين المحليين والخارجيين بالاستثمار الزراعي نتيجة المخاطرة الكبيرة وبسبب ضعف الترويج له حيث انصب اهتمام الحكومة في السنوات الأخيرة على الترويج للمشاريع الخدمية والصناعية .

4– الترابط والتلازم بين السياسات الزراعية والسياسات المائية

أخيرا، يجب أن ننوه إلى أهمية الترابط والتلازم بين مسألتي الزراعة والري، ففي ظل التوقعات باستمرار ارتفاع حرارة الأرض وحدوث التغيرات المناخية الشديدة التقلب فإن أثر هذه التغيرات على توفر الموارد المائية وعلى الإنتاج الزراعي العالمي سيكون سلبيا حتما. لقد رأينا فيما سبق أن الإنتاج الزراعي في سورية ما يزال يعتمد في معظمه على الأحوال المناخية والهطولات المطرية،وأن استخدام طرق الري الحديث ما يزال محدودا، وأن التوقعات تشير إلى تزايد حجم فجوة الموارد المائية في المستقبل. بالتالي فإن القطاع الزراعي سيواجه صعوبات كبيرة في تأمين الموارد المائية اللازمة له. لذلك، من الضروري وضع سياسة مائية متلازمة ومتكاملة مع السياسة الزراعية تقوم على وضع مخطط مائي شامل متكامل لسورية يوضح الموارد المائية واستعمالاتها الحالية والطلب المستقبلي عليها خصوصا على الأمد الطويل.

[20] **انظر الموقع الالكتروني لهيئة الاستثمار http://www.syriainvestmentmap.org/FCKBIH/file/reports/SIA2010.pdf**

الاستنتاجات والتوصيات:

لقد بات جليا، في ظل أزمة الغذاء العالمي الأخيرة، والتي تجسدت في انخفاض كميات الإنتاج واستمرار ارتفاع الأسعار، ضرورة إيلاء القطاع الزراعي الأولوية في خطط التنمية الاقتصادية في سورية خصوصا في ظل استمرار معدلات النمو السكاني المرتفعة التي تنبئ بارتفاع الطلب المحلي على السلع الغذائية الزراعية.

خلصنا من هذا البحث إلى وجود تقلبات كبيرة في معدلات النمو الحقيقي لناتج قطاع الزراعة وانخفاض مساهمته في الاقتصاد الوطني وفي إنتاجية العمالة الزراعية، مما انعكس سلبا على مستويات دخول العاملين ومعيشتهم في الزراعة. كما لاحظنا تفاقم حجم العجز في الموارد المائية واستمرار اعتماد الزراعة على الري المطري كمصدر أساسي للري، مما أدى إلى هجرة كبيرة للعمالة الزراعية خلال سنوات الجفاف 2007-2008. كما بين البحث إمكانية التوسع الأفقي والعمودي في قطاع الزراعة من خلال زيادة استصلاح الأراضي وزراعة الأراضي غير المزروعة وتحسين كفاءة اليد العاملة الزراعية وتحسين كفاءة استخدام مدخلات الإنتاج من أسمدة وآلات وتوفير التمويل اللازم لمستلزمات الإنتاج ونفقات العملية الإنتاجية. كما بين البحث أن تبني سياسات ليبرالية في مجال القطاع الزراعي كتحرير أسعار مستلزمات الإنتاج والتأخر في إيجاد بدائل عملية في الوقت المناسب أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج والى انخفاض المساحات المزروعة أيضا. وترافق ذلك بانخفاض حجم الاستثمار الزراعي مما فاقم من انخفاض كميات الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي. أيضا تبين لنا أن تفتت الملكيات الزراعية وصغر حجمها يزيد من تكاليف العمل الزراعي ويؤثر سلبا على كفاءة القطاع الزراعي ويحرمه من فرص وفورات الحجم الكبير.

وفي النهاية، نورد مجموعة من المقترحات التي تفيد في معالجة مشاكل القطاع الزراعي:

1-إعادة النظر في السياسة الزراعية القائمة الحالية بحيث تأخذ هذه السياسة بالاعتبار التغيرات العالمية في مجال المناخ والزراعة والموارد المائية،وتهدف إلى استقرار الإنتاج الزراعي واستدامته. وذلك بالعمل على التوسع الأفقي في قطاع الزراعة من خلال زيادة عمليات استصلاح الأراضي والعمل على زراعة القسم غير المزروع من الأراضي القابلة للزراعة، والتوسع الرأسي من خلال استخدام طرق ري حديثة واستغلال المياه بكفاءة أفضل وتحسين الإنتاجية واستخدام التقانة الحديثة والعمل على تعزيز العمل البحثي في القطاع الزراعي والاستفادة من نتائج البحث العلمي التي تقوم بها الهيئات والمعاهد المختصة محلياً ودولياً.

2- تغيير نظم الإنتاج القائمة من خلال التوجه إلى تجميع الملكيات الزراعية الصغيرة والمتفتتة في إطار نظام الشركات المساهمة والتي يقوم فيها مبدأ الملكية على الأسهم مع ضمان المشاركة بالأرباح وفق حجم الملكية،أو في حال تعذر تطبيق مبدأ الشركات المساهمة يمكن اللجوء إلى مبدأ الاتحادات أو الجمعيات النوعية التي تتولى مهام التنسيق بين المزارعيين في خطط الزراعة وتأمين مستلزمات الإنتاج وإدخال التقانات الحديثة وتسويق المحاصيل والاستفادة من مزايا العمل الجماعي ووفورات الحجم الكبير. إن هذا التحول من شانه أن يسهم في حل الكثير من الصعوبات المتعلقة بتكاليف الإنتاج والتسويق والتصدير وإدخال التقانات الحديثة وجذب الاستثمارات إلى قطاع الزراعة.

3- يجب العمل على تشجيع الاستثمارات الزراعية من خلال إيجاد بيئة استثمار جاذبة في هذا القطاع تقوم على وجود خارطة استثمارية شاملة لفرص ومكامن الاستثمار الزراعي وتقاطعاته مع الاستثمارات التكاملية التصنيعية والتجارية. والعمل على تذليل كافة الصعوبات والعراقيل البيروقراطية والإدارية، وتحديث وتطوير كل القوانين والإجراءات المتعلقة بالقطاع الزراعي كقانون العلاقات الزراعية وقانون الملكية الزراعية وقانون الشركات الزراعية المشتركة، مع

إتاحة التسهيلات المصرفية وإيجاد نظم ضمان وتأمين ضد المخاطر الزراعية، وتوفير مدخلات الإنتاج الزراعي بأسعار تنافسية وتوازنية.

4- وضع سياسة مائية متلازمة ومتكاملة مع السياسة الزراعية تقوم على وضع مخطط مائي شامل متكامل لسورية يوضح الموارد المائية واستعمالاتها الحالية والطلب المستقبلي عليها خصوصا على الأمد الطويل. ويجب اعتماد مبدأ الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق التوازن بين جانبي الطلب والعرض.

المراجع:

1- البنك الدولي، *الزراعة في سورية في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي*، تقرير غير منشور أعد لصالح وزارة الزراعة في سورية من قبل بعثة خبراء البنك الدولي، 2008.

2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية،*دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة*، الخرطوم، السودان،2009.

3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، *البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي*،الخرطوم، السودان، 25/07/2011.< www.aoad.org/Emergency -Food-Program.pdf)>

4-المنظمة العربية للتنمية الزراعية،*تأثير المناخ والتقلبات المناخية على البلدان العربية*، الخرطوم، السودان، 2010.

5- المكتب المركزي للإحصاء،*المجموعة الإحصائية السنوية*،أعداد متفرقة، دمشق، سورية.

6-المكتب المركزي للإحصاء، *مسوحات القوى العاملة*،أعوام مختلفة، دمشق، سورية.

7- المركز الوطني للسياسات الزراعية في سورية، *قاعدة البيانات الإحصائية*،دمشق،سورية.

8-المركز الوطني للسياسات الزراعي في سورية،*واقع الغذاء والزراعة في سورية*،دمشق،سورية، 2010.

9- خدام، منذر،*الإنتاج النباتي في سورية بين الواقع والممكن*، نشرة الاقتصاد السوري، المسألة الزراعية،المجلد الأول، العدد الأول، دمشق، سورية، 2010.

10- خدام، منذر،*استشراف مستقبل المياه في سورية حتى عام 2030*،تقرير مشروع سورية 2025، دمشق، سورية.

11-عيسى، وليد، *الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في سورية*، نشرة الاقتصاد السوري، المسألة الزراعية،المجلد الأول، العدد الأول، دمشق، سورية،2010.

12- قطنا، حسان، *الدعم الزراعي في سورية بين الماضي والحاضر*، نشرة الاقتصاد السوري، المسألة الزراعية، المجلد الأول، العدد الأول، دمشق، سورية،2010.

13- سعد، أديب، *الثروة السمكية في سورية: واقعها وآفاق تنميتها*، نشرة الاقتصاد السوري، المسألة الزراعية، المجلد الأول، العدد الأول، دمشق، سورية،2010.

14- مصرف سورية المركزي، *النشرات الإحصائية السنوية*، دمشق، سورية.

15-منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،*التوقعات الزراعية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة 2011-2020*، روما، ايطاليا،2011.

<http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/newsroom/docs/Outlookflyer.pdf> 20/07/2011>

16- وزارة الري السورية، *قاعدة بيانات مديرية الموارد المائية*، دمشق، سورية.

17- وزارة الزراعة السورية: www. Syrian-afgricluture.org><2011/08/01> .

18-وكالة الأنباء السورية،22/07/2011 .

>http://www.sana.sy/ara/4/2011/04/26/343419.htm<

19- منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة

<http://www.fao.org/docrep/007/y5600a/y5600a08.htm>.23/07/2011<ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/008/af981e/af981e00.pdf>. 25/07/2011

20- هيئة الاستثمار السورية، دمشق، سورية

http://www.syriainvestmentmap.org/FCKBIH/file/reports/SIA2010.pdf. 7/03/2012.